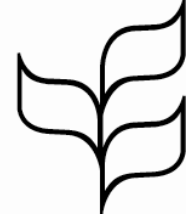


Distr.
GENERAL

CBD/CP/MOP/9/10
17 August 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول

قرطاجنة للسلامة الأحيائية

الاجتماع التاسع

شرم الشيخ، مصر، 17-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

البند 18 من جدول الأعمال المؤقت*

الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية (المادة 26)

مذكرة من الأمانة التنفيذية

أولاً - مقدمة

1- عولجت الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الخطة الاستراتيجية لبروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية (2011) في إطار الهدف التشغيلي 1-7 الذي ينص على ما يلي: "تقدم، استناداً إلى البحوث وتبادل المعلومات، إرشادات ملائمة بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤخذ في الحسبان للتوصل إلى قرارات بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة". وتشير إحدى النتائج الواردة في إطار هذا الهدف إلى "مبادئ توجيهية بشأن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية للكائنات الحية المحورة التي طورتها الأطراف واستخدمتها، حسب الاقتضاء".

2- وقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية في اجتماعه السادس إنشاء فريق خبراء تقنيين مخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية لتقديم وضوح مفاهيمي في سياق الفقرة 1 من المادة 26 من البروتوكول (المقرر [BS-VI/13](#)).

3- وقرر مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اجتماعه السابع تمديد مهمة فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ليعمل في إطار نهج تدريجي بشأن ما يلي: (أ) مواصلة تطوير الوضوح المفاهيمي، (ب) إعداد عرض عام لإرشاد بغرض إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف التشغيلي 1-7 من الخطة الاستراتيجية وما يترتب عليها من نتائج (المقرر [BS-VII/13](#)).

4- ولاحظ مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف، في اجتماعه الثامن، مع الأسف أنه تعذر عقد اجتماع وجهاً لوجه لفريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين بسبب نقص الأموال، ونتيجة لذلك لم يتيسر تناول بعض عناصر ولايته. وأحاط اجتماع الأطراف علماً بالإطار المنقح للوضوح المفاهيمي¹

* CBD/CP/MOP/9/1.

¹ انظر UNEP/CBD/BS/COP-MOP/8/13، المرفق. وأعد الإطار المنقح للوضوح المفاهيمي من خلال مناقشة على شبكة الإنترنت عقدت في الفترة من 9 أيار/مايو إلى 17 حزيران/يونيه 2016. وعقدت المناقشة لتمكين فريق الخبراء المخصص من الاضطلاع ببعض جوانب ولايته.

وقرر تمديد نطاق ولاية فريق الخبراء التقنيين المخصص بهدف السماح له بالاجتماع وجهاً لوجه من أجل العمل بشأن المبادئ التوجيهية المتوخاة في إطار النتائج الرامية إلى تحقيق الهدف التشغيلي 1-7 من الخطة الاستراتيجية للبروتوكول. وطلب من فريق الخبراء التقنيين المخصص تقديم تقرير لينظر فيه مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في اجتماعه التاسع (المقرر CP-VIII/13).

ثانياً - اجتماع فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاقتصادية الاجتماعية

6- عقد فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية اجتماعاً وجهاً لوجه في ليوبليانا، في الفترة من 9 إلى 13 تشرين الأول/أكتوبر 2017 عقب عرض قدمته حكومة سلوفينيا لاستضافة الاجتماع ودعم مالي من الاتحاد الأوروبي وحكومات فرنسا وفنلندا وهولندا. واشترك في رئاسة الاجتماع السيد أندرياس هيسينبرغر (النمسا) والسيدة رانجيني وارير (الهند). وشارك في الاجتماع 23 خبيراً من الأطراف التالية: الاتحاد الأوروبي؛ وألمانيا؛ والبرازيل؛ وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)؛ وبيلاروس؛ وتايلند؛ والجمهورية الدومينيكية؛ وجمهورية كوريا؛ وجمهورية مولدوفا؛ وجنوب أفريقيا؛ وسلوفينيا؛ والصين؛ وفرنسا؛ والفلبين؛ والمكسيك؛ وموريتانيا؛ والنرويج؛ والنمسا؛ والنيجر؛ ونيجيريا؛ والهند؛ وهندوراس؛ وهنغاريا. وشارك فيه أيضاً خمسة خبراء من البلدان والمنظمات المراقبة التالية: كندا؛ وشبكة العالم الثالث؛ والائتلاف الصناعي العالمي، ومركز السلامة الأحيائية GENØK؛ والمنتمى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي.²

7- ووفقاً للفقرة 2 من المقرر CP-VIII/13، كُلف فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بالعمل بشأن المبادئ التوجيهية المتوخاة في إطار النتائج الرامية إلى تحقيق الهدف التشغيلي 1-7 من الخطة الاستراتيجية للبروتوكول.

8- وتُعرض نتائج مداولات فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية استجابةً لولايته في الفقرات من 8 إلى 16 من تقريره³ الوارد أدناه. ويرد في المرفق الثاني من تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص مشروع "إرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية"، الذي وافق عليه فريق الخبراء التقنيين المخصص، وجرى استنساخه في مرفق هذه المذكرة.

9- ويرد فيما يلي مقتبس حرفي مأخوذ من تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ومدرج في إطار البند 3:

8- عرض الرئيس المشارك، في إطار هذا البند، النص المعنون "مشروع إرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية" (CBD/CP/SEC/AHTEG/2017/1/2، المرفق). وقدم الرئيس المشارك معلومات إضافية بشأن وضع النص الذي أعداه لتيسير مناقشات فريق الخبراء التقنيين المخصص. وأوضح أن الوثيقة تستند إلى نتائج سابقة لعمل فريق الخبراء التقنيين المخصص، ولا سيما "الإطار المنقح للوضوح المفاهيمي"، الذي أحاط به علماء مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في المقرر CP-VIII/13 مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المعلومات المقدمة أثناء المناقشة التي أجراها فريق الخبراء التقنيين المخصص على شبكة الإنترنت. وأوضح أيضاً أن العروض التي قدمت استجابة للإخطار 2017-39 وكذلك الوثائق التوجيهية الأخرى الموجودة حالياً والمتاحة على البوابة المعنية بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية قد أخذت في الحسبان لدى صياغة نص الرئيسين المشاركين.

² ترد قائمة المشاركين في المرفق الأول [لتقرير الاجتماع](#).

³ أُتيح التقرير في شكل الوثيقة [CBD/CP/SEC/AHTEG/2017/1/3](#).

9- وذكر السيد هيسينغر كذلك أن الرئيسين المشاركين قد اختارا اتباع نهج يقوم على العمليات في هذه الوثيقة، أي بالتركيز على الكيفية التي يمكن بها إجراء تقييم عوض التركيز على المعايير التي ينبغي تقييمها، لأن هذه الأخيرة تتوقف بدرجة كبيرة على الظروف الإقليمية والوطنية.

10- ونظر فريق الخبراء التقنيين المخصص في نص الرئيسين المشاركين وأقرّ بأن النهج القائم على العمليات في نص الرئيسين المشاركين يمثل سبيلاً بناءً للمضي قدماً.

11- وبحث فريق الخبراء التقنيين المخصص بالتفصيل عملية التقييم الواردة في الوثيقة ونقح الفروع المتعلقة "بالمقدمة والهدف" وكذلك "المبادئ المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية".

12- واقترح بعض الخبراء، خلال المداولات، إدراج عبارة بشأن النهج الوقائي في نص الرئيسين المشاركين. ولم يوافق أعضاء آخرون على إدراج هذه العبارة، على الرغم من اتفاقهم على أهمية هذه المسألة، حيث رأوا أن المبدأ الوقائي يتناول اتخاذ القرارات في حين أن الإرشادات تركز على عملية إجراء تقييم اجتماعي واقتصادي.

13- وعلاوة على ذلك، لم يؤيد أحد الخبراء إدراج الأمثلة في قائمة المجالات التي يمكن أن يشملها التقييم.

14- وبعد إجراء مداولات مستفيضة، وافق فريق الخبراء التقنيين المخصص على مشروع "إرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية"، على النحو الوارد في المرفق الثاني أدناه.

15- وأوصى فريق الخبراء التقنيين المخصص بأن يضطلع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه التاسع بما يلي:

(أ) ينظر في تقرير الاجتماع، بما في ذلك مشروع "إرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية"، على النحو الوارد في المرفق الثاني؛

(ب) يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى أن تستفيد، حسب الاقتضاء، من "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية".

16- ولاحظ فريق الخبراء التقنيين المخصص ضرورة الاضطلاع بالمزيد من العمل لإكمال "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية"، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق منهجيات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وأمثلة تطبيقها. وأوصى بأن يضطلع مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة في اجتماعه التاسع بما يلي:

(أ) يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى إلى تقديم أمثلة عن منهجيات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وتطبيقاتها في ضوء عناصر "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية" ويطلب إلى الأمانة التنفيذية تجميع المعلومات المقدمة؛

(ب) ينظر في جدوى تمديد نطاق ولاية فريق الخبراء التقنيين المخصص لإكمال "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية" مع الاستفادة من المعلومات المقدمة.

ثالثاً - عناصر مقترحة لمشروع مقرر

10- قد يرغب مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في البروتوكول في النظر في تقرير فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التوصيات الواردة في الفقرتين 15 و16، وكذلك مشروع "إرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية" واعتماد مقرر على غرار ما يلي:

لن يشير إلى المقررات [BS-VI/13](#) و [BS-VII/13](#) و [CP-VIII/13](#)؛

1- يرحب "بالإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية"؛

2- يدعو الأطراف والحكومات الأخرى إلى الاستفادة، حسب الاقتضاء، من "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية"؛

3- يدعو الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى إلى تقديم أمثلة لمنهجيات وتطبيقات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في ضوء عناصر "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية" ويطلب إلى الأمانة التنفيذية تجميع المعلومات المقدمة؛

4- يقرر تمديد نطاق ولاية فريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بحيث تسند إليه مهمة إكمال "الإرشادات المتعلقة بتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية" بأمثلة عن منهجيات وتطبيقات الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، مع أخذ المعلومات المقدمة في الحسبان استجابة للفقرة 3 أعلاه، لينظر فيها الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في بروتوكول قرطاجنة؛

5- يطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تعقد، رهنأ بتوافر الموارد، اجتماعاً وجهاً لوجه لفريق الخبراء التقنيين المخصص للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية.

مرفق

إرشادات بشأن تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية

المقدمة والهدف

تنص الفقرة 1 من المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية على ما يلي: "يجوز للأطراف، عند التوصل إلى قرار بشأن الإستيراد بموجب هذا البروتوكول أو بموجب تدابيرها المحلية لتنفيذ البروتوكول، أن تضع في الحسبان، وبما يتوافق مع إلتزاماتها الدولية، الإعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن آثار الكائنات الحية المحورة على حفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي، وبخاصة فيما يتعلق بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة للمجتمعات الأصلية والمحلية".

ويحق للأطراف أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أثر الكائنات الحية المحورة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، على الرغم من أن المادة 26 لا تفرض التزاماً على الأطراف بفعل ذلك.

وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم إرشادات بشأن عملية تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن أثر الكائنات الحية المحورة على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، ولا سيما فيما يتعلق بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وتقدم الوثيقة أيضاً تعريفاً عملياً وتُعدّد المبادئ الهامة لعملية تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

التعريف العملي

تبعاً للظروف الوطنية أو الإقليمية والتدابير الوطنية الرامية إلى تنفيذ البروتوكول، قد تشمل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية الواردة في سياق المادة 26 من بروتوكول قرطاجنة الجوانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي/التقليدي/الديني/الأخلاقي، وكذلك الجانب الإيكولوجي والجانب المتصل بالصحة، إذا لم تكن مشمولة بالفعل بإجراءات تقييم المخاطر المنصوص عليها في المادة 15 من البروتوكول.

مبادئ لتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية

إذا اختار أحد الأطراف أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان، فثمة إذن جوانب معينة من تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية ينبغي أخذها في الاعتبار:

1- يجب أن يكون أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان لدى اتخاذ القرارات المتعلقة باستيراد الكائنات الحية المحورة متسقاً مع الإلتزامات الدولية ذات الصلة التي تشمل أموراً منها الاتفاقات التجارية والاتفاقات البيئية واتفاقات حقوق الإنسان.

2- ينبغي أن يكون أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان لدى اتخاذ القرارات المتعلقة باستيراد الكائنات الحية المحورة متسقاً مع الأطر والسياسات التنظيمية الوطنية القائمة.

3- لدى أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان، ينبغي للأطراف أن تنظر في ظروفها وأولوياتها واحتياجاتها المحلية والوطنية، وأن تنظر كذلك في الظروف والأولويات والاحتياجات الإقليمية، حسب الاقتضاء. ويمكن أن تشمل هذه الظروف والأولويات والاحتياجات مختلف الممارسات الثقافية والمعتقدات والممارسات الدينية وكذلك المعارف والممارسات الأصلية والتقليدية والمحلية، ولا سيما تلك المتصلة بقيمة التنوع البيولوجي بالنسبة إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

4- ينبغي أن تكون عملية تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية قائمة على العلم ومرتكزة على الأدلة وتقضي إلى نتائج يمكن الدفاع عنها.

- 5- لا ينبغي بالضرورة تفسير نقص المعرفة أو الإجماع العلمي أو المعلومات بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية على أنه إشارة إلى وجود أثر إيجابي أو سلبي معين، أو إلى انعدام أي أثر.
- 6- يمكن إجراء تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية وتقييم المخاطر بصورة متزامنة أو متتابعة أو على نحو متكامل، حسب الاقتضاء. وقد يكون تخطيط وإجراء تقييم المخاطر وتقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية مكملين لبعضهما البعض، وقد يسهم كلاهما في عملية اتخاذ القرارات.
- 7- تنشئ المادة 23 من البروتوكول التزامات فيما يتعلق بتوعية الجمهور وتنقيفه ومشاركته. وقد تشكل مشاركة الجمهور واستشارته وإمكانية وصوله إلى المعلومات جزءاً من عملية أخذ الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحسبان.
- 8- ينبغي أن يشمل تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، عندما تقتضي الأطر التنظيمية الوطنية ذلك، الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة للمشاركة في التقييم، وعلى آرائها بشأن أي إدخال محتمل للكائن الحي المحور إلى أقاليمهم، مع أخذ القوانين العرفية والبروتوكولات المجتمعية في الاعتبار.
- 9- يمكن أن تخضع نتائج أي تقييم للاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة باتخاذ قرار بشأن استيراد الكائنات الحية المحورة للاستعراض في ضوء المعلومات أو المعارف الجديدة ذات الصلة أو حدوث تغير في السياسة الوطنية أو أهداف الحماية الوطنية.

عملية التقييم العام

تتطبق المبادئ المحددة أعلاه طوال عملية التقييم. وينبغي أن ينبع تقييم الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية، مثله في ذلك مثل أي تقييم آخر للأثر، نهجاً منظماً. ويمكن أن يتضمن هذا النهج ما يلي:

المرحلة ألف: التحضير لإجراء التقييم

المرحلة باء: التقييم والتقدير

الخطوة 1: تحديد النطاق

الخطوة 2: التقييم

الخطوة 3: تقييم النتائج واستخلاص الاستنتاجات

المرحلة جيم: الاستعراض والرصد

وترد بالتفصيل أدناه المراحل والخطوات التي تدل على حدوث عملية تكرارية.

المرحلة ألف: التحضير لإجراء التقييم

تهدف هذه المرحلة إلى تقييم المعلومات والصكوك الحالية وتحديد الجهات الفاعلة لإشراكها في عملية التقييم. وتقود هذه المرحلة جهات تنظيمية وقد تتضمن مشاركة أصحاب المصلحة الذين يمكن إشراكهم من خلال عمليات استشارية. ويمكن تنفيذ الأنشطة التالية في المرحلة التحضيرية:

(أ) تحديد الصكوك القانونية والسياساتية الوطنية ذات الصلة، وكذلك المسؤوليات وأهداف الحماية والأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مع أخذ الصكوك السياسية والقانونية الإقليمية والدولية في الحسبان؛

(ب) استخلاص أهداف الحماية ذات الصلة على الصعيد الوطني من الصكوك الإقليمية والدولية، ولا سيما تلك المنصوص عليها في بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي حيث تغيب أهداف الحماية الوطنية؛

(ج) تحديد الكيفية التي ترتبط بها أهداف الحماية الوطنية بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية؛

- (د) تحديد المعلومات المطلوبة لإجراء التقييم كأساس لتحديد المعلومات المتاحة والمعلومات غير المتوفرة؛
- (هـ) تحديد الجهات الفاعلة ذات الصلة لإشراكها في التقييم، بما في ذلك تبيان تدفق المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة وتحديد آليات المشاركة الجماهيرية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشروط المنطبقة فيما يتعلق بالموافقة الحرة المسبقة عن علم.

المرحلة باء: التقييم والتقدير

الخطوة 1: تحديد النطاق

تهدف هذه الخطوة إلى وضع أطر حدود التقييم وتعيينها استناداً إلى العناصر المحددة في المرحلة ألف. وتتقود الجهات التنظيمية خطوة تحديد النطاق.

ويمكن، بالاستناد إلى بيان المشكلة، تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية المحتملة للنظر فيها في التقييم. ويمكن أن يشمل التقييم، حسب الاقتضاء، المجالات التالية:

- الاقتصادي: الآثار المترتبة على الدخل، على سبيل المثال؛
- الاجتماعي: الآثار المترتبة على الأمن الغذائي، على سبيل المثال؛
- الإيكولوجي: الآثار المترتبة على وظائف النظام الإيكولوجي، على سبيل المثال؛
- الثقافي/التقليدي/الديني/الأخلاقي: الآثار المترتبة على ادخار البذور وتبادل الممارسات، على سبيل المثال؛
- المتصل بالصحة البشرية: الآثار المترتبة على الحالة التغذوية، على سبيل المثال.

ولدى تعيين حدود التقييم، يمكن أيضاً النظر فيما يلي:

- استخدام الكائن الحي المحور (المقصود والمتوقع على سبيل المثال)؛
- البدائل الكفيلة بمعالجة المشكلة المحددة؛
- المقياس الزمني؛
- المقياس الجغرافي؛
- مستوى التقييم (على سبيل المثال ، الاقتصاد الكلي أو الجزئي ، نطاق المزارع ، سلسلة الإمدادات بأكملها)؛
- الآثار المباشرة و/ أو غير المباشرة؛
- أصحاب المصلحة ذوو الصلة.

وحيث إن نطاق التقييم يتوقف بدرجة كبيرة على الظروف الوطنية أو الإقليمية وعلى التدابير الوطنية التي تنفذ البروتوكول، فهو قد يتفاوت تفاوتاً شديداً، ولكن ينبغي على أي حال تحديده في بداية التقييم بغية ضمان مصداقية العملية وشفافيتها.

الخطوة 2: التقييم

تقيم، في إطار هذه الخطوة، الآثار المحتملة المحددة في خطوة تحديد النطاق. وقد تقود التقييم جهات تنظيمية أو جهات تقييمية أو مزيج من الاثنين، وقد يشمل مشاركة أصحاب المصلحة الذين قد يشركون من خلال عمليات تشاورية. ويمكن إجراء تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية على نحو مسبق أو لاحق أو في كليهما.

تتوافر طائفة واسعة من السبل المنهجية لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الأساليب الكمية والنوعية، وكذلك النهج التشاركية. وينطوي كل أسلوب على مكامن قوة ومواطن ضعف؛ ولذلك، يمكن أن تستخدم، حسب الاقتضاء، مجموعة من الأساليب المختلفة. وتتضمن العوامل التي قد تؤثر على اختيار التقييم ما يلي:

- (أ) احتياجات متخذي القرارات من المعلومات؛
 - (ب) توافر البيانات (على سبيل المثال، خطوط الأساس والبيانات المرتبطة بسياق إدخال الكائن الحي المحور واستخدامه)؛
 - (ج) مصادر البيانات (على سبيل المثال، المصادر المشتقة من التقارير، والمصنفات، والإحصاءات، والدراسات الاستقصائية، والمشاورات، وكذلك المعارف التقليدية والأصلية والمحلية)؛
 - (د) قدرات التقييم المتاحة.
- ورهنًا بالممارسات والمتطلبات الوطنية، ينبغي أن تكون الأساليب المختارة قائمة على العلم ومركزة على الأدلة، أو قائمة على مناهج مقبولة أخرى حينما لا تنطبق عليها الأساليب العلمية. وينبغي أن تكون أساليب التقييم موثوقة ومطبقة بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ويمكن أن تستند إلى نهج قائم على المقارنة.

2- جوانب التقييم

قد يغطي تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية الجوانب التالية:

- العلاقة بين أثر الكائن الحي المحور والآثار الاجتماعية والاقتصادية؛
- الطبيعة المفيدة أو الضارة للآثار؛
- احتمال وقوع تأثيرات؛
- شدة أو حجم التأثيرات؛
- الآثار النهائية والتراكمية الممكنة؛
- إمكانية عكس التأثيرات؛
- التخفيف من الآثار؛
- الآثار المترتبة على مختلف المجتمعات المحلية والفئات، ولا سيما الفئات الضعيفة أو المهمشة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية؛
- البداية والمدة المتوقعة للتأثيرات (الاستدامة والاستمرار على سبيل المثال).

الخطوة 3: تقييم النتائج واستخلاص الاستنتاجات

يهدف تقييم النتائج إلى تحليل نتائج التقييم على نحو متكامل، مع مراعاة سياق إدخال الكائن الحي المحور. وبلاستناد إلى التقييم، تستخلص الاستنتاجات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات. وتقود هذه الخطوة الجهات التنظيمية.

وقد يستند تقدير نتائج التقييم إلى ما يلي:

- أهمية الآثار التي جرى تقييمها؛
- توزيع الآثار فيما بين أصحاب المصلحة؛
- حدود الأساليب المطبقة؛
- أوجه عدم التيقن؛

- مقارنة مع البدائل المتاحة للكائن الحي المحور؛
- صحة الفوائد والأضرار المطالب بها.

وبالاستناد إلى التقييم، تستخلص الاستنتاجات التي يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات. وقد تُحدّد، في عملية التقييم، الحاجة إلى معلومات إضافية، ويتعين ذكرها بوضوح في التقرير النهائي.

ويمكن تقديم نتائج التقييم لأصحاب المصلحة لإبداء تعقيبات. وينبغي إدراج التعقيبات الواردة من أصحاب المصلحة في التقرير النهائي.

وينبغي تقديم التقرير النهائي إلى متخذي القرارات للنظر فيه.

المرحلة جيم: الاستعراض والرصد

يشير الاستعراض إلى إعادة تقييم نتائج التقييم في ضوء المعلومات أو المعارف الجديدة ذات الصلة، أو حدوث تغير في السياسة الوطنية أو أهداف الحماية الوطنية. وتقود الاستعراض الجهات التنظيمية.

ويشير الرصد إلى عملية رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكائن الحي المحور المعني على مرّ الزمن. وقد تقود التقييم جهات تقييمية أو جهات تنظيمية أو مزيج من الاثنين، وفقاً للإطار التنظيمي الوطني. وقد تصب النتائج، في حالة إجراء رصد، في عملية استعراض.
